



الحكومة المؤقتة انتقدت «التخاذل الدولي» والتلويح بقطع المساعدات الأجنبية عنها

«المحروسة» ترفض الابتزاز: كرامتنا عالية.. وأمننا القومي بيد المصريين فقط

فهمي: على المجتمع الدولي اتخاذ موقف واضح حيال أحداث العنف ■ «الأوروبي» يعيد النظر في علاقته مع مصر ويطالب السلطات والجيش بضبط النفس

حجازي: نرفض «الفاشية الدينية» وسننتصر على الإرهاب



جانب من تظاهرة مؤيدة للرئيس المعزول

معتزلة غير حكومية منذ أمد غير بعيد. وفي حالة حلها بشكل قانوني، ستتكون السلطات من مصادرة أصولها وممتلكاتها. وعقدت الحكومة أمس اجتماعا لمناقشة الأوضاع في مصر واقتراح نائب رئيس الوزراء سبيلا لإنهاء لمواجهة الدامية بين قوات الأمن وجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها الرئيس المعزول محمد مرسي.

لكن أفكاره تتصادم فيما يبدو مع ما لح به الرئيس الوزراء من حل جماعة الإخوان المسلمين التي تتعرض لحملة من جانب الحكومة المدعومة من الجيش بعد قرار قض اعترافا لاتصال مرسي الأسبوع الماضي.

وتدعو مبادرة نائب رئيس الوزراء المصري زياد بهاء الدين وهو لبيرالي إلى إنهاء فوري لحالة الطوارئ وأسبرك كل الأحزاب السياسية في العملية السياسية وضمان حقوق الإنسان بما في ذلك حق التظاهر.

ولم يتضح إلى أي مدى تلقى مبادرة بهاء الدين تأييدا بين القادة الجسد لدولة تعيش حالة من الاستقطاب الشديد وتكاد أسوأ ما شهدته من أراقة للدماء والصراع الداخلي في 60 عاما.

والتقى رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي بالألمنة في أراقة الدماء على جماعة الإخوان التي تشكلت قبل 85 عاما مقترحا حلها في خطوة سنجبرها على العمل في الخفاء وقد تكون بداية لعملية اعتقالات جماعية لأعضائها في شتى أنحاء مصر.

وقالت الحكومة أنها تدرس هذا الاحتمال.

وقال الببلاوي للصحافيين يوم السبت أنه لن تكون هناك مصالحة مع من تلطخت أيديهم بالدماء وهاجموا الدولة ومؤسساتها. وبقي بهاء الدين في منصبه بعد استقالة الليبرالي محمد البرادعي من منصب نائب الرئيس المؤقت على خلفية فض الاعتصام يوم الأربعاء الماضي. ولم يتطرق اقتراح بهاء الدين إلى مصر مرسي ولم يدع تحديدا إلى عف عن قادة الإخوان المسلمين للجوسين.



نبيل فهمي

التحالف الوطني لدعم الشرعية يواصل فعاليات أسبوع رحيل «الانقلاب»

عواصم - «وكالات»: انتقدت الحكومة المصرية ماوصفته بالتخاذل الدولي «حبال إدانة أعمال العنف التي ترتكب ضد أجهزة الدولة، والاكتفاء باتهام السلطات بإرتكاب أعمال عنف، مشددة على أن الأمن القومي المصري يحدد على يد المصريين» ومؤكدة رفضها التلويح الدولي بقطع المساعدات قائلا إن كرامة بلاده «عالية ولن تهتز».

هذه التصريحات جاءت على لسان نبيل فهمي وزير الخارجية المصري الذي طالب المجتمع الدولي باتخاذ مواقف من ما وصفه بأحداث العنف التي وقعت في مصر.

وأضاف أن الأمن المصري سيتم تحديده من مصر نفسها، ومن قبل المصريين أنفسهم، مؤكدا أنه لن يسمح لأي طرف بالانفراد بالقرار أو السلطة في مصر وأن المجتمع المصري لن يعطيه تيار الإسلام السياسي فقط أو أي تيار بعينه. وقال أن التلويح أو التهديد يسحب أو وقف المساعدات أمر مرفوض.

وقال الوزير أن بلاده ملتزمة بتشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق حول الاضطرابات الأخيرة. وكان رئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي ورئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو قد حذرا الجيش المصري والحكومة المؤقتة من أن الاتحاد «يسعد بالنظر» في علاقته مع مصر إذا لم يتوقف العنف وتم العودة إلى الحوار.

وقال باروزو ورومبوي في بيان مشترك أن «الاتحاد الأوروبي سيظل بالتعاون مع شركائه الدوليين والإقليميين يشارك بقوة في الجهود الرامية إلى تعزيز الحد من العنف واستئناف الحوار السياسي والعودة إلى العملية الديمقراطية».

وأضاف البيان «لهذا الغرض وجبنا إلى جنب مع الدول الأعضاء فيه فإن الاتحاد الأوروبي سيقوم خلال الأيام المقبلة بإعادة النظر في علاقاته مع مصر وسيعتمد التدابير التي ترمي إلى تحقيق تلك الأهداف».

وأشار البيان إلى أن التطورات الأخيرة في مصر لا سيما أحداث العنف في الأيام الماضية «مقلقة للغاية» لافتا إلى أن «مصر شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي ونحن

الحكومة تبحث مصير «الجماعة» ومبادرة جديدة لبهاء الدين

الحذر والتمييز بين المظاهرين سلميا والمخربين. وطالب التحالف قاعدته الجماهيرية بالتظاهر امس في مختلف المحافظات المصرية عقب صلاة العصر على أن يتجمع والانخراط في عملية سياسية المتظاهرون أمام المحكمة الدستورية العليا جنوب القاهرة، وفي ميدان روكسي شرق القاهرة.

وتأتي هذه الدعوة تعزيزاً لموقف التحالف الذي يرفض ما يعتبره انقلاباً نفذه الجيش ضد الرئيس المعزول محمد مرسي ويطلب باعادة مرسي إلى منصبه.

جاء ذلك فيما قال شيخ الأزهر أحمد الطيب في كلمة وجهها للشعب المصري مساء أمس الأول أن الشرعية لا تستعاد بالدماء، داعيا جماعة الإخوان المسلمين للنجوح وسلم ومطالباً قوات الأمن بتوخي

إطلاق سراح السجناء السياسيين». وأكد البيان أنه ليس هناك بديل عن الحوار «ويجب على جميع القوى السياسية المصرية تجديد التزامها بمسقبل ديمقراطي للبلاد والانخراط في عملية سياسية تفضي إلى إجراء انتخابات مبكرة وتشكيل حكومة مدنية وذلك التزام أعلنته الحكومة المؤقتة عندما تولت السلطة وبالتالي يجب على الجيش المصري أن يحترم ويدعم هذه العملية السياسية».

وقال «لا يمكن تجاهل دعوات الشعب المصري للديمقراطية والحريات الأساسية كما لا يمكن مواجهتها بالمزيد من أراقة الدم».

من جهة أخرى دعا التحالف الوطني لدعم الشرعية في مصر الذي تعتبر جماعة الإخوان المسلمين مكونا رئيسا فيه إلى مواصلة

فعاليت ما يطلق عليه «أسبوع رحيل الانقلاب». وطالب التحالف قاعدته الجماهيرية بالتظاهر امس في مختلف المحافظات المصرية عقب صلاة العصر على أن يتجمع المتظاهرون أمام المحكمة الدستورية العليا جنوب القاهرة، وفي ميدان روكسي شرق القاهرة.

وتأتي هذه الدعوة تعزيزاً لموقف التحالف الذي يرفض ما يعتبره انقلاباً نفذه الجيش ضد الرئيس المعزول محمد مرسي ويطلب باعادة مرسي إلى منصبه.

جاء ذلك فيما قال شيخ الأزهر أحمد الطيب في كلمة وجهها للشعب المصري مساء أمس الأول أن الشرعية لا تستعاد بالدماء، داعيا جماعة الإخوان المسلمين للنجوح وسلم ومطالباً قوات الأمن بتوخي

النيابة تأمر بحبس 240 متهماً بالضلوع في العنف والاشتباكات المسلحة



الدماء المصرية عازالت تواصل التزيف

القاهرة - «كوستا»: أمرت نيابة غرب القاهرة الكلية امس بحبس 240 شخصا ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين لمدة 15 يوما احتياطيا على ذمة التحقيقات بتهم ضلوعهم في أحداث العنف والاشتباكات المسلحة التي جرت في محيط ميدان رمسيس وغمرة بوسط القاهرة. وقالت النيابة العامة في بيان «أنها أسندت إلى المتهمين اتهامات بتأليب والاندماج إلى عصبة الهدف منها مقاومة السكان والسلطات باستخدام الاسلحة النارية والبلطجة والتجمهر وتعطيل وسائل النقل العام ومقاومة السلطات والسلب الممتلكات العامة والخاصة والقتل والشروع في القتل بحدس الارهاب وحيازة أسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص وخرق حظر التجول».

الجيش ينفي وضع العصار تحت الإقامة الجبرية



اللواء محمد العصار

القاهرة - «كوستا»: نفى المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة المصرية العقيد أحمد علي امس ما تناقلته بعض وسائل الاعلام بشأن وضع مساعد وزير الدفاع للبحوث الفنية والعلاقات اللواء محمد العصار تحت الإقامة الجبرية. وأكد المتحدث في بيان «أنه لا صحة مطلقا لتلك الشائعات وأن اللواء العصار يمارس عمله بشكل طبيعي كأحد المساعدين الرئيسيين لوزير الدفاع».

وقال أن «تلك الشائعات تأتي أيضا في إطار الحملة المنهجية والمنظمة التي تستهدف الجيش المصري وقياداته لتحقيق أهداف مشبوهة لجماعات غير وطنية كثيرا ما تتحدث عن محاولات انشقاق داخل الجيش المصري إلا أن الواقع البت على مدار الفترة الماضية كذبها المرفط».

وشدد على أن «القوات المسلحة المصرية مؤسسة نظامية متحرقة منذ أمد التاريخ ورجالها هم أبناء هذا الشعب العظيم وسيمظلون دائما على قلب رجل واحد لحماية الوطن ومقراته».